المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية

عداد

د.نوريه على حمد

عائشة عبد العزيز

فاطمة مشهــور

بلقيس الرباحـــي

مقدمة

المرأة التعليم والتنمية

المرأة العمل والتنمية

المرأة اليمنية في مجال العمل السياسي والاجتماعي

المراجع مرتبة بحسب الاقتباس

مقدمة

يسعدنا كفريق عمل أن نشارك في المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية بورقة عمل حول موضوع : المرأة والتنمية (تحليل ومعالجة لأوضاع المرأة اليمنية وأدوارها في عملية التنمية) مع طرح بعض الرؤى والتصورات الممكنة في مجال تطوير أوضاع المرأة وأدوارها في التنمية .

إن من الأمور المهمة والمنطقية أن يفسح للمرأة مجال في هذا المؤتمر الأول من نونه في بلادنا . يفسح لها المجال كمشاركة ومؤتمرة ، كما يفسح لها المجال بصورة أكبر بأن تكون أحد موضوعات أو محاور المؤتمر . وهذا يدل على مكانة المرأة وأهمية أدوارها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في إطار الأسرة والمجتمع كما يدل على عمل الاهتمام بالمرأة والارتقاء بأوضاعها .

وفي واق الحال أن المرأة جزء لا يتجزأ من المسألة السكانية وسألة التنمية بعامة فهي مورد بشري مهم متجدد ومتزايد كما لا يمكن أن نتصور تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية – تنمية عادلة في ظل غياب المرأة أو عدم استثمار طاقاتها وإمكاناتها الاستثمار الأمثل . فالتنمية بدونها تظل ناقصة عاجزة . وللمجتمعات والشعوب تجارب عديدة مع المرأة وثمة اعتراف عام وراسخ أن للمرأة أدواراً تاريخية حضارية في مجال التطوير والتنمية ، فقد حملت مشعل التحديث في أقطارها وكانت لها إسهاماتها المميزة في مجالات العمل والإنتاج والتربية والتنشئة الاجتماعية عبر التاريخ الإنساني . وما أشد المجتمعات اليوم وبخاصة السائرة في طريق التنمية حاجة إلى منا شط المرأة وأدوارها المتنوعة ، خاصة وأنها من أكثر

القوى الاجتماعية تأثراً بالتغيرات والتحولات الاجتماعية – والاقتصادية ، حتى وإن لم تخرج إلى سوق العمل – المأجور نقداً – تظل المرأة مورداً هاماً وحيوياً في حركة التنمية وخططها وفي النشاط العام في مجتمعها فهي من موقعها كربة بيت تستطيع أن تسهم في تطوير الإنتاج وفي تنمية مجتمعها من خلال ترشيد الاستهلاك العائلي ، وتنمية الوعي الاجتماعي في محيطها من خلال رعاية الأسرة والحفاظ عليها ، كما تستطيع أن تغني الأسرة من اللجوء إلى السوق الخارجي وتبعاته غير المرضية . إن دور المرأة من أي موقع – يعد مؤشراً مهماً لمعرفة تطور المجتمع ، ودرجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضارية فيه .

وإذا كنا في ورقة العمل هذه نشير إلى " المرأة " كهدف وكحالة قائمة بذاتها ، أو كوضعية متميزة ، فذلك لأنه عادة ما ينظر أليها كشريحة اجتماعية تعيش في ظل ظروف غير طبيعية تعيش أوضاعاً – متمايزة وبخاصة في المجتمع العربي ، الأمر الذي أدى بها إلى ما هي علية من وضعية متخلفة ليس عن الرجل فحسب بل وعن مسيرة مجتمعها بشكل عام . وهذا يتطلب معالجة أوضاعها في مجالات : التعليم والعمل والمشاركة السياسية والمجتمعية وفي التخطيط والتنمية معالجة خاصة ليست شاملة (كوضع الإنسان عموماً).

ولكن ما نود أن نوضحه هنا أن هذه المعالجة المستقلة لأوضاع المرأة وأدوارها ينبغي ألا تفهم على أن المرأة منفصلة عن مجتمعها أو أن قضيتها بعيدة عن قضية مجتمعها ، فالمرأة – أينما وجدت – جزء لا يتجزأ من مجتمعها وقضاياه . ولنا أوضح دليل على ذلك حال المرأة اليمنية نفسها : فمشكلتها في المجتمع وما عانته أو تعانيه من تخلف وحرمان جزء لا يتجزأ من مشكلة مجتمعها عامة ، ومشكلة التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وإن أية معالجة لأوضاعها ينبغي ألا تنفصل عن واقع هذه ألبني الاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية .. الخ ، وإن تخلفها قد اقترن بتخلف الوضع العام للمجتمع . وهاهو اليوم وضعها المتغير يتزامن مع مختلف التحولات اليمنية . إذن فمعالجة قضايا المرأة وان اتخذت منحى خاصاً أو اتسمت بالخصوصية إلا أنها كهدف عام ، يظل أمر معالجة شئونها وأوضاعها داخل الإطار العام لمشكلة تحرير وتقدم مجتمعها .

إن ما يدفعنا إلى تقديم هذه الدراسة هو أن قضية المرأة والسكان والتنمية من القضايا المهمة والأساسية التي تتطلبها ضرورات التنمية الوطنية الشاملة في ظل الظروف الراهنة والتحولات المتوقعة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا ما أثبتته تجارب الشعوب التي سبقتنا في هذا المجال ، فقد أدركت أهمية مشاركة المرأة في خطط التنمية وبرامجها .

ومن هذا المنظور كان التركيز في هذا الموضوع على دور المرأة في السكان والتنمية والتوقعات المستقبلية لهذه الأدوار . ويمكن تحديد المشكلة الرئيسية في هذه الدراسة في التساؤل التالي :

ـــ ما دور المرأة في التنمية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال القضايا التالية :

ـ المرأة والتعليم .

ـ المرأة والعمل .

ـ المرأة والمجال السياسي ، ومنا شط المجتمع بصفة عامة .

ومن أجل توضيح الكثير من المسائل المتعلقة بالمرأة والتنمية وأوضاعها وأدوارها المتغيرة وكذا إسهاماتها في التنمية . يتعين علينا بداية إن تأتي بمناقشة سريعة حول مفهوم التنمية ، ونخرج بمدلول أو مؤشر لمفهوم التنمية في الجمهورية اليمنية ، مع تحليل سريع لاتجاهات التنمية اليمنية ، ثم ستكون لنا وقفة خاصة عن دور المرأة نفسها في عملية التنمية من خلال ديناميكات اجتماعية متمثلة في : التعليم والعمل ، والمشاركة السياسية والاجتماعية وفي منا شط المجتمع عامة .

ـ في مفهوم التنمية وأهميتها : ـ

إن أهم ما يميز شعوب العالم النامي اليوم (العالم الثالث) هو الطموح الكبير نحو التقدم والارتقاء وتحقيق أفضل معدلات حياة إنسانية . وبمعنى أخر تتسم هذه الشعوب بالطموح التنموي حيث أصبحت التنمية شغلها الشاغل وأملها في الخلاص من كل أسباب ومظاهر التخلف الذي منيت به لعشرات السنين أما بسبب الاستعمار الذي هيمن على معظم شعوب العالم الثالث ، أو بسبب الرجعية " المحلية " في هذه البلدان نفسها التي عملت على قيام بنى اجتماعية – اقتصادية مشوهة تعتمد أكثر ما تعتمد على العلاقات الاستغلالية والسيطرة والتبعية .

وغذا كانت التنمية تشكل التحدي الحضاري الكبير لهذه الشعوب ، وهي العلاقة المنشود لإنهاء حالة التخلف أو سد الثقرة " المسافة " الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين هذه البلدان والبلدان الصناعية الكبرى . فما المقصود بالتنمية (كمصطلح) وما هي إجراءاتها ؟ .

على الرغم من شيوع مقوم التنمية " كمفهوم أو مصطلح علمي وكإجراء عملي" وبرغم تداوله في مجال العلوم الاجتماعية بعامة وعلى الاجتماع بخاصة إلا أنه يعد من أكثر المفهومان التي لم يتفق فيها على صيغة واحدة أو معنى مثالي ، ولم يحصل أن جئ فيه بتعريف جامع مانع ، ربما لحداثة المفهوم (فهو من الصيغ الحديثة) ، أو لاختلاف أيدلوجيات الشعوب ومنهجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وطبيعة تجاربها في التنمية أو ربما لعدم وجود تماثل " تجانس" بين دولتين متخلفتين من حيث الإمكانات المادية والطبيعية والبشرية ... الخ . إلا أن كل هذا لم يمنع أن تكون التنمية مفهوماً معيناً ومعرفاً وثمة شبة اتفاق عام على تحديد مفهوم التنمية انبثاقاً من أهدافها " أي أهداف التنمية التي ترمي أليها الشعوب العالم الثالث " .

وعادة ما يتحد مفهوم التنمية بالأهمية الرئيسية التالي :

1 ــ هي عملية تطور حضاري شامل للإنسان .

2 ــ ترمي إلى القضاء على الفقر في أخطر مظاهره : سؤ التغذية ، تدهور في الصحة ، جهل وأميه .

3 ــ توزيع أكثر عدالة للدخل .

4 ــ تصحيح البنية الاقتصادية .

5 ــ الحد من التبعية الاقتصادية (1).

ويرى محجوب الحق أن هدف التنمية يجب أن ينظر أليه على أنه هجوم انتقائي على أكثر إشكال الفقر سوءاً ، كما أن أغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المتصاعد والإلغاء الفعلي لسؤ التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع ، والبطالة ومظاهر عدم المساواة (2) . وفي ضوء هذه الأهداف تعرف التنمية بأنها ((تلك العملية الاجتماعية المصممة بوعي ، والتي على هيئات ومؤسسات وحكومات وجماهير البلدان النامية مباشرتها بعز حماس لخلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومن أجل تفتح وتفتيح كافة الطاقات المادية والروحية الكامنة في هذه المجتمعات ومن خلال توجيه هذه الطاقات في سبيل إزالة حالة القصور الذاتي والاغتراب الحضاري والتبعية أي بكلمة واحدة إزالة حالة التخلف . (3)

إن التبعية مهما أختلف في صيغها أو حتى في مضامينها ، هي في النهاية ظاهرة إنسانية اجتماعية ، اقتصادية وثقافية واستثمارية ، كما أنها عملية تخطيطية هادفة وتغييرات هيكلية اقتصادية – اجتماعية يسعى المجتمع من خلالها – موظفاً كافة طاقاته إلى تصفية أشكال التخلف وخلق حياة إنسانية عادلة .

والتنمية على هذا الأساس وفقاً للأهداف والصيغ السابقة – تعد خيار المجتمع اليمني " المعاصر " في مواجهته مع تحديات التخلف ومن أجل أحياء حضارته الماضية أو ميلاد حضارة جديدة ينعم في ظلها الإنسان بالرفاهية والانسجام الاجتماعي والاستقرار .

<u>اتجاهات التنمية وخططها في الجمهورية اليمنية :</u>

منذ سنوات مضت ، وبالتحديد منذ قيام الثورتين اليمنيتين ثورة 26سبتمبر عام1963 م منذ ذلك الحين وحتى اللحظة الراهنة والمجتمع اليمني يتعايش مع جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ولعل أعظمها التحول الذي نما عنه تحقيق الوحدة اليمنية وقيام دولة يمنية موحدة في 22 مايو من عام 1990م .

والواقع أن المجتمع اليمني في سعية المتواصل مع التحولات الاجتماعية ، انم هو في الأساس يواصل – بعد ركود وتعثر طويلين – مرحلة التحولات الكبرى لليمن عبر تاريخه الطويل منذ فجر التاريخ ، (ذلك أن

تاريخ اليمني الطويل قد مر – في واقع الحال – بأكثر من نقطة تحول كبرى وأساسية كان لها في حينها أهميتها وجوهريتها بل وطابعها النوعي) (4).

ولأن المجتمع اليمني قد عاش لعشرات السنين واقعاً متخلفاً (مؤلماً وقاسياً) فهو على الرغم من التحولات العديدة إلا أنه لا يزال يصارع أشكالا عديدة من التخلف كامنة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، ومجالات الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والصحة ومجال الخدمات الإدارية ، ومجال المرأة والطفل والأسرة ... الخ) الأمر الذي أدى باليمني إلى أن يصنف (عالمياً) ليس من ضمن الدول النامية فحسب بل من ضمن الدول الأقل نمواً (أو الأكثر تخلفاً) . وأما هذا الوضع المؤلم كان على المجتمع أن يناضل ويصارع التخلف وبالتالي اتجه نحو سياسات تنموية هادفة يسعى من خلالها إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والوصول إلى المكانة اللائقة به يمنا وحضارة . وغدت التنمية – كقضية ومصير – الشغل الشاغل لأعضاء المجتمع بدءاً من راسمي السياسة وأصحاب القرار والمعنيين بشئون التخطيط والتنمية وحتى المواطن العادي الذي أخذ يلتحم ويتفاعل مع معطيات التنمية من خلال الحركة والتعاونية اليمنية التي نشطت إلى حد كبير في مجالا التنمية وبخاصة التنمية الريفية ، ومن خلال المنظمات الجماهيرية والنشاطات المحلية المجتمعية وغيرها ووجد في التنمية هدفاً ووسيلة لعلاج التخلف وتبعاته .

والمجتمع في مجمل التحول السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتنامية والمتلاحقة يعتمد على عمليات التخطيط والتنمية الاقتصادية ــ والاجتماعية كأسلوب علمي وعملي في التحديث والتغيير والقضاء على أسباب التخلف .

لقد كان من مهام وأولويات الثورتين هو تخليص المجتمع اليمني من نظامين بغيضين نظام الإمامة (في المحافظات الشمالية) ، والنظام الاستعماري البريطاني (في المحافظات الجنوبية) ، ثم الدفع بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تغييره وتحديثه وفقاً لخصائص التاريخية الحضارية ووفقاً لمقومات الحضارة الحديثة التي تتعايش معها شعوب العالم بأجمعها .

وإذا كان المجتمع اليمني قد ظل – حتى أوائل السبعينيات – بعيداً من أي نوع من أنواع التخطيط والتنمية ، فذلك لان الظروف العصيبة التي كانت تواجهها البلاد كانت أقوى من أن تجعله ينصرف إلى جهود التنمية فحسب . ففي البداية انصرفت الجهود نشوب الحرب الأهلية بين الجمهوريين والملكيين على مدى ثمان سنوات (1962–1970م) التي أخذت كثيراً من جهود التنمية . وفي المحافظات الجنوبية كان لابد من ترتيب الحال بعد الاستقلال واتخاذ إجراءات جديدة في التحولات تغاير النظام الذي كان ينتهجه الاستعمار البريطاني ، وقد قيل بهذا الصدد (أنه على الرغم من أن إنشاء الأجهزة اللازمة للتخطيط قد بدأ بعد الاستقلال مباشرة إلا أن الإدراك الأوسع لأهمية التخطيط والميل نحو اعتماده كأسلوب ومنهج للعمل لم يتحقق إلا في عام 1971م ، بعد إيجاد المقومات الضرورية له حيث سيطرت الدولة على الموارد ووسائل الإنتاج الأساسية ، وأمكن خلق أشكال أرقى للملكية الاجتماعية مما أدى الى تغيير شكل العلاقات الإنتاجية في البلاد ، كما تم إنشاء الأجهزة التخطيطية والإحصائية المطلوبة في مختلف النشاطات وعلى مختلف المستويات .) (5) .

وقد استطاع المجتمع أن يخرج من حالة العزلة التي فرضت عليه وأن يتبع سياسة اجتماعية واقتصادية جديدة ويمر بتحولات عبر الخطط الإنمائية التالية :

1 ــ البرنامج الإنمائي الثلاثي في الفترة من (1972م1974م) -(75-1976) ، وكانت مرحلة انتقالية بين انتهاء الحرب الأهلية وبدء التخطيط والبرمجة والتنمية الهادفة ، وبغض النظر عما اعترته من نواقص وعثرات ، فقد كان للبرنامج الإنمائي الثلاثي منجزاته على صعيد التنمية الشاملة ، فقد تم خلال سنواته الثلاث وضع اللبنات الأساسية واعداد الدراسات وتجهيز المشروعات - وقد اعتمد في مصادر تمويله على التمويل الحكومي ، والمحلي ، ثم التمويل الأجنبي الذي شكل 75% .

2 ــ ثم تلا البرنامج الثلاثي الخطة الخمسية الأولى للفترة من (76-1977م) (80-1981م) وقد عملت على تغيير وتنشيط الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وعالجت الكثير من نواحي القصور والتخلف والاقتصاد . وثمة إنجازات هامة قد أنجزت في مجال الخدمات الأساسية وأهمها التعليم والصحة فبالنسبة للتعليم العام والجامعي حدث تطور في أعداد الطلاب والطالبات من (9ر277) ألف طالب وطالبة في بداية الخطة إلى أن وصل نهايتها إلى 7ر457 ألف طالب وطالبة).

3 ــ الخطة الخمسية الثانية في الفترة من 1982م-1986م وقد استهدفت جملة من الإستراتيجيات الهادفة بغية تجاوز القصور من أهمها الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتشغيل الطاقات العاطلة والتركيز على الخدمات الصحية والتعليم ، وتطوير القطاع الزراعي والصناعي وقد حدثت تغييرات ملموسة خلالها .

4 ــ الخطة الخمسية الثالثة في الفترة من 1987م-1991م التي نتعايش مع استراتيجيتها حتى اللحظة *. وفي المحافظات الجنوبية (فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) جاء المحاولة الأولى للتخطيط بعد ثلاث سنوات من استقلال البلاد سياسياً وأسفرت عن إعداد وتنفيذ خطط التنمية الثلاثية (1972/71م)-(1974/73م) وكان ذلك أول جهد تنموي منظم ، تلا ذلك إعداد وتنفيذ خطة التنمية الخمسية الأولى (74-1978) ، ثم الثانية (79-1983م) وقد عدلت بعد عامين من بدايتها لتغطي الفترة من 1985/81م) (7)))

إن مجمل الخطط الإنمائية في البلاد قد أرست أسساً وأطراً يمكن التحرك في نطاقها نحو تطور أكبر ، وكل محاولة منها قد مثلت مرحلة أكثر تطوراً وشمولاً من سابقتها ومكنت فوق كل ذلك من خلق وعي تنموي في المجتمع مع توجيه كافة موارد المجتمع وجهوده لتنفيذ التنمية الشاملة . ولكن على الرغم من الإنجازات الملموسة لمختلف الخطط الإنمائية وتغييرها لواقع حال مختلف القطاعات والهيكل الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات إلا أنها لم تحقق بعد الاعتماد الذاتي خاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل فقد اعمدت في تمويل استثماراتها على التمويل الخارجي ومعظمة تمويل أجنبي في شكل قروض ومشروعات إنمائية ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من التبعية الاقتصادية ، ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أهمية الاعتماد على النفس الذي هو فضيلة وكرامة . والمجتمع اليمني - ولله الحمد- يمتلك الكثير من المدخلات المتاحة للتنمية من موارد طبيعية وبشرية ، ويمكنه بالاستغلال الأمثل لها ، أن يحقق تنمية اجتماعية - واقتصادية

عادلة ومستقلة ، في الوقت الذي يكون فيه – أيضاً مستفيداً من معطيات وخبرات التقدم العلمي والحضاري لدى الشعوب المتقدمة .

إن التنمية اليمنية في واقع الحال – بحاجة إلى دفعة قوية من العمل والإنجاز لكي يصل المجتمع من خلالها إلى مصاف الدول الأكثر تقدماً أو على الأقل يصل إلى ما وصلت أتليه بعض البلدان النامية التي سبقت كثيراً . اذ أن التطلع ينبغي أن يكون دائماً نحو الأفضل والأعلى فنحن الأن – وفي مجمل أحاديثنا – نقارن حال اليمن بما كان عليه بالأمس (الأمس القاسي المتصلب) ، ونقول إن الحال قد تغير أوهو أفضل بعشرات المرات وربما لا مجال للمقارنة ولكننا هنا نتفق مع قول أحد رجالات علم الاجتماع (انه مع الاعتراف بأن الجمهورية اليمنية قد قامت بإنجازات هامة في مجال الخدمات التعليمية والصحية والهياكل التحتية وبناء المؤسسات .. ولكن لابد من الإشارة أيضاً أنه لا يجوز أن يستمر المخطط اليمني أو المسئول اليمني بمقارنة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاهتة ، بالأوضاع القديمة التي كانت سائدة في ظل السلطة الأمامية لابد أن تكون المقايسة مع ما هو كائن خارج اليمني سواء في العالم الثالث أو حتى الدول الصناعية الكبرى المتقدمة أو مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال في نهاية القرن العشرين .)(8)

<u>العنصر البشري في التنمية :</u>

إذا كان ثمة اتفاق عام على أن خطط التنمية المنشودة في أي قطر نام ينبغي أن تركز على محددين أساسيين هما : (1) تراكم رأس المال (2) العنصر البشري ، باعتبارهما الممر الإجباري لأي عملية تنموية ، فإننا ومن منطلق هذه الورقة سنركز أكثر على العنصر البشري الغني به أقطار العالم الثالث بعامة .

ففي إطار تنمية الموارد المادية والبشرية تكتسب الأخيرة أولوية وأهمية خاصة ذلك أن تنمية الموارد المادية مشروطة بتنمية الموارد البشرية (الإنسان) الذي هو عصب التنمية (ولنقف لحظة عند تحليل هذا المورد البشري) :

وعلى مستوى المجتمع اليمني فقد تميزت فترات التنمية والتحولات اليمنية بالعناية الخاصة بشئون المرأة واطلاق طاقاتها المكتومة ، كما أن أهداف وخطط التنمية المثالية قد عنيت بحسين أوضاع المرأة في مختلف المجالات وخاصة في مجال التعليم والعمل كما حققت لها قدراً جيداً من الاندماج في نشاطات المجتمع . وقد تدعمت أوضاعها بالقوانين والتشريعات التي أكسبتها حق : التعليم والعمل وحق الأجر المتساوي في العمل المتماثل وحق الانتخاب والترشيح في الحياة النيابية والعمل السياسي بصفة عامة وبذلك أصبح أمرها مفروغاً من الناحية القانونية _ والنظرية على الأقل .

<u>المرأة والتنمية مع دراسة خاصة لأوضاع المرأة وأدوارها في التنمية :</u>

لقي موضوع المرأة والتنمية كموضوع –اجتماعي–اهتماماً من مختلف الأطراف والتوجهات ، من رجال فكر وسياسة واقتصاد وعلم اجتماع، ومن المرأة نفسها وحتى من رجل الشارع العادي . وحولها برزت الكثير من الطروحات وتنوعت ما بين طرح مؤيد لمواقف المرأة من التعليم والعمل ولأدوارها الجديدة والمتغيرة والدفع بها إلى الأمام ، وطرح رافض لحالها الجديد المتغير وملتزم بأمر بقائها في البيت (دون إقناع) ، وطرح ثالث يتراوح بين هذا وذاك . ولقد ارتبط هذا الاهتمام بالمرأة بمتغيرات عديدة لعل من أبرزها ما يلي :

1 ــ التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت في العالم بشكل عام والعالم الثالث (العربي) بشكل خاص ، وهي تحولات تزامنت مع مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم .

2 ــ ظاهرة الخروج من أجل التعليم والعمل وتزايد وجودها في أنشطة المجتمع .

3 ــ نمو الحركات النسائية وانتظام النساء في جمعيات وتخاذات نسائية جماهيرية ومنظمة إتاحة لهن الالتقاء ومناقشة وتقويم أوضاعهن والتطلع إلى تحسين أوضاعهن ومجتمعاتهن .

4 ــ وربما تزايد الاهتمام بها في الوقت الذي أخذت تظهر فيه الكثير من المتمايزات الاجتماعية وأن مسألتها من أكثر المسائل تعقيداً وتشعباً لتعدد المناهج ووجهات النظر وطرائق المعالجة .

ومن أشهر الاهتمامات (الحديثة) بالمرأة ذلك الإعلان العالمي الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة عام 1967م وطالب بالقضاء على كل تمييز بحق المرأة سواء ما جاء في النصوص القانونية أو في الممارسة الاجتماعية ، ثم تلا ذلك المؤتمر مكسيكو عام 1975م وفي ضوئه قررت هيئة الأمم المتحدة أن تكون هذه السنة سنة عالمية للمرأة وكان ذلك مؤشراً أخر على هذا التقدم خاصة أنه حدد في المؤتمر العشر سنوات الواقعة ما بين 1976م 7985م فترة نضال تستهدف القضاء على كل تمييز ضد المرأة . ورغبة في التأكيد من واقعية هذا التقدم وحرصاً على ضمانه كان مؤتمر كبنها جن عام 1980م ، ثم مؤتمر نيروبي عام 1985م الذي التقت فيه جموع من النساء العالم بما في ذلك نساء من اليمن وقد خرجت النساء المؤتمرات في نيروبي بمجموعة من الإستراتيجيات رمت الارتقاء بأوضاع المرأة في مختلف المجالات وقد اعتمدت الدورة الأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة الإستراتيجيات في القرار 108/40 في ديسمبر 1985م*.

ولقد تنادت المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية بخصوص المرأة في كل مكان وشهد اليمن مؤتمر المرأة في صنعاء وكان شعاره (المرأة والتنمية) (معالجة لأوضاع المرأى في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية) وخرج المؤتمر بمجموعة من التوجهات والتوصيات تبلورت معظمها فيما بعد في هيئة أفكار مشروعات إنمائية في مجال (المرأة والتنمية والسكان) تقدمت بها جهات حكومية ومؤسسات مختلفة وذلك في الحلقة النقاشية (الخاصة بمشروعات المرأة والتنمية) المنعقدة الأمم المتحدة ، استراتيجية نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة ، نيروبي 1985م .

في مارس عام 1990م برعاية وزارة الشئون الاجتماعية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية ومنظمة اليونسكو . وقد كان من ثمار الحلقة الثقافية هذه أن أخذت بعض جهات التمويل الأجنبي

والمنظمات الدولية تدرس إمكانية تحقيق بعض أفكار المشروعات المقدمة في الحلقة النقاشية وذلك بغية المساعدة في تنمية وتحسين أوضاع المرأة .*

وإذا كان قد تحقق للمرأة في المجتمعات المتطورة والمتقدمة صناعياً قدر كبير من التطور في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية ، وفي مجال العلم والتكنولوجيا فإنه بالنسبة للمرأة العربية بعامة والمرأة اليمنية بخاصة لاتزال تعاني من تخلف وإحباطات كثيرة وتصطدم – دوماً بالمواقف المعارض منها ومن أدوارها في الحياة وبخاصة الأدوار الحديثة والدليل على ذلك ما هو دائر اليوم في أوساطنا اليمنية ، فمع الانفراج السياسي والممارسة الفعلية للديمقراطية ومع ظهور معطيات ومتغيرات جديدة على الساحة اليمنية نجد أن قضية المرأة تبرز على السطح ويشتد الحديث والجدل حولها وبخاصة حول إسهاماتها في الحياة السياسية والنيابية وفي مجال القضاء والمحاماة ومجالات أخرى اقتصرت على الرجل .

ولكن نعود ونقول أنه بالرغم مما عليه المرأة العربية – واليمنية من تخلف وظروف عصيبة إلا أنها لم تقف موقفاً سلبياً من حركة التطور والتنمية في مجتمعاتها فقد أخذت تناضل من أجل أن تحقق المكانة الاجتماعية اللائقة فأخذت تسهم في منا شط مجتمعها وهي في كفاحها هذا تحاول أن تنتزع الاعتراف العام بها كعامل بشري فاعل وقادر على العطاء بل من الصواب القول : أنها في الأساس تناضل من أجل أن تستعيد حقوقها المشروعة التي اقرها ومنحها اياها الدين الإسلامي الحنيف منذ أربعة عشر قرناً من الزمان . و بذلك يكون الإسلام – دين الحق – قد سبق في تحرير المرأة ورفعتها ، كل الصحفيات العالمية التي تنادي اليوم باعتناق المرأة وتحريرها من الجهل والأمية وقيود التخلف ، سبق بقرون مواثيق الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وكل المنظمات والهيئات التي تسعى إلى المطالبة بحقوق المرأة) (9) وعن دور الإسلام في حياة المرأة قيل (إن الدين الإسلامي كان بمثابة أضخم ثورة في تاريخ الأوضاع النسائية في الدنيا بأكملها فقبل مجيئه لم تكن المرأة في أي ركن من العالم أكثر من كائن حي لا حقوق ولا احترام لها ، ثم بالدين الإسلامي الذي يظهر في منطقة يسكنها قوم خشنون بالفطرة يقلب الوضع رأساً على عقب ويعترف لها بكامل أدميتها ويمنحها الاستقلال الاقتصادي على أوسع معانية ويحررها من ولاية الرجل فيما يتعلق بجواهر الحقوق مثل ، التعليم العمل البيع والشراء ، الزواج بل ويشركها في تدبير شئون الدين الإسلامي (10) .

من المعروف أن لكل إنسان دوره في الحياة ، وعادة ما يمارس الإنسان أكثر من دور ، يكون محصلة إعداد وتدريب وتنشئة اجتماعي –الخ وقد عرف بعضهم الدور الاجتماعي بأنه " السلوك المتوقع من شخص يشغل مركزاً معيناً ولكل دور متطلباته وخصائصه ، فمن ناحية أن هناك توقعات من الأفراد لسلوك شخص يشغل مركزاً ما وهذه التوقعات تكون مشروطة ومتأثرة بالمعتقدات الشائعة ومن ناحية أخرى نجد أن هناك قواعد سلوكية تنمط سلوك الشخص الذي يحتل مركزاً معيناً (11) كما أن الدور الاجتماعي هو حصاد تفاعل الممارسات والمساهمات المختلفة التي يقوم بها شخص في ظروف اجتماعية محددة ، يرتبط بهذه المساهمات والممارسات والحقوق والواجبات الفعلية التي تحدد حركة هذا الشخص ويقصد بالظروف الاجتماعية كل محددات وجود الشخص منذ ميلاده في أسر لها واقع طبقي وثقافة فرعية ذات صلة بالثقافة العامة .) (12)

إذن ما دور المرأة في التنمية في ضوء شروط ومحددات الدور الإيجابي عن ذلك ومن أجل إبراز مقدار إسهام المرأة اليمنية في التنمية ومعوقات هذا الإسهام نجد أن المفيد أن نوضح ذلك ونناقشة من خلال دينامية اجتماعية هي :

ـ التعليم والتنمية ومعوقات الإسهام .

ـ العمل والتنمية ومعوقات الإسهام .

ـ المشاركة السياسية والمجتمعية .

1 ـ المرأة (التعليم والتنمية) :

يقول أحد رجالات التربية والتعليم (ليست التربية نوعاً من الرفاهية يمكن أن تتحقق بعد أن تكون التنمية قد حدثت فالتربية جزء أساسي وحتمي من عملية التنمية نفسها .(13) إذن فالتعليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً عضوياً بالتنمية بل يعد عصبها وسندها خاصة

*لمزيد من الإطلاع : يوجد في وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، الإدارة العامة للمرأة والطفل ملف كامل حول أعمال مؤتمر أكتوبر للمرأة والتنمية 1989م وكذلك أعمال الحلقة النقاشية في مارس 1990م التي تضمنت أفكار مشروعات المرأة والتنمية والسكان .

في مجتمعات العالم النامي التي تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ويسودها عادة أنماط من التفكير الخرافي غير الموضوعي . وثمة اتفاق عام على أن التعليم من أفضل الاستثمارات في بلدان العالم النامي فهو استثمار بشري يؤدي إلى الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي .

وبرغم مزية التعليم وأهميته في حياة الشعوب ، فقد حرم منه المجتمع اليمني طويلاً ،وذلك فترة الحكم الأمامي والهيمنة الاستعمارية ، بغية تجهيل الشعب وتقييده خاصة وأن التعليم من أهم القوى المحررة للأفراد والشعوب . وإذا حدث ووجد تعليم فهو تعليم محدود وبسيط ،وهو (في المحافظات الجنوبية) تعليم أوجده الاستعمار البريطاني في مناطق مصالحة ،ى وكان يراقبة عن كثب المستشارون البريطانيون في السلطة ويشرف عليه مباشرة مواطنون انجليز في مستعمرة عدن وكان يهدف في الأساس إلى إيجاد كادر من الموظفين يرتبط بالنظام السائد ومسخر لخدمته)) (14)

ولكن بعد قيام الثورتي سبتمبر وأكتوبر ودخول المجتمع نطاق التحولات الكبرى غدا التعليم حقاً من الحقوق الإنسانية ، ومجالاً مفتوحاً لكل مواطن كما احتل قائمة الاهتمامات الوطنية فعكست الخطط اللانهائية المتتالية عمق الاهتمام بقطاع التربية والتعليم ، كما عمقت الدولة الاهتمام بالتعليم الجامعي والعالي فأنشأت كليات التربية في مختلف المحافظات اليمنية امتداداً لنشاط جامعتي صنعاء وعدن وعملت الدولة على زيادة

حجم الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية والتعليم . فقد بلغ حجم الاستثمار للتعليم في الخطة الخمسية الثالثة حوالي (3184) مليون ريال بمعدل زيادة سنوية تصل إلى 8ر23% بينما بلغ حجم الاستثمار في الخطة الخمسية الثانية حوالي (1356) مليون ريال .(15)

أما عن واقع حال المرأة اليمنية في مجال التعليم فنجد أن من أهم التحولات التي حدثت في حياة المرأة هو حصولها على التعليم . وقد كان إنجازاً عظيماً من إنجازات الثورتين اليمنيتين . وبعد أن كان أمر تعليمها يعد مطلباً صعب المنال فقد غدا اليوم أمراً واقعاً وممكناً تتمتع به كأي مواطن يمني دون تمييز بسبب الجنس أو أي ظرف اجتماعي أو ثقافي . يتأكد ذلك في دستور الجمهورية اليمنية في المادة رقم (37).(التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية وتهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشئ وتحمية من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية ، وتهئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات) .

وتؤكد التحولات اليمنية حاجة المرأة والمجتمع لتعليمها لكي تواكب حركة تطور المجتمع وتسهم بوعي ودراية في منشط التنمية اليمنية . وحدث أن أقبلت الفتاة اليمنية – بخاصة في القطاع الحضري – على العليم إقبالا لم يكن متوقعاً ، ففي العام الأول لثورة سبتمبر فتحت أول مدارس رسمية منظمة للبنات في كل من صنعاء وتعز والحديدة ، والتحقق فيها إعداد لاباس بها ، وقد ترتبت أوضاع الدفعة الأولى في التعليم على أساس ما كان قد اكتسبته بعض الفتيات من تعليم أولى في إطار الأسرة أو في إطار الكتاتيب الصغيرة . وقد كان الطريق – يبدو شاقاً وطويلاً أمام الدفعات الأولى مقارنة بما كان عليه الحال قبل الثورة ، وما كان يبثه البعض من دعاوى ومخاوف خاصة بتعليم الإناث (16) ولنتيح الفرصة قليلاً للأرقام والإحصاءات لتتحدث عن تطور تعليم الإناث في الجمهورية اليمنية مقارنة بتعليم الذكور .

جدول رقم (1) يوضح تعليم الإناث في الجمهورية

اليمنية لعام 90-1991م

نوع التعليم	ذكور	إناث	مجموع
تعلمي أساسي ابتدائي +إعدادي	1417467	484728	1902195
التعليم الثانوي	116176	22703	138879
معاهد المعلمين والمعلمات نظام 3 سنوات	5493	937	6430
معاهد المعلمين والمعلمات نظام 4 سنوات	2156	596	2752

معاهد المعلمين والمعلمات نظام 5 سنوات	8941	1016	9957
التعليم الفني المهني (صناعي ثانوي)	1357	لا يوجد	1357
التعليم الزراعي والبيطري	794	==	794
مراكز التدريب المهني	1211	==	1211
المجموع	1553595	509980	2063575

المصدر وزارة التربية والتعليم : في الذكرى الأولى للوحدة اليمنية ، قطاع التخطيط والتمويل ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط صنعاء 1991م.

*بالنسبة للتعليم الأساسي (ابتدائي واعدادي) ، بعض المحافظات اليمنية سارت على نظام المرحلة الابتدائية فإعدادية وبعضها تواصلت مع الفصول الدراسية تسع سنوات .

*معاهد المعلمين والمعلمات نظام أربع سنوات في عدن / لحج /أبين / شبوة / حضرموت .

*بالنسبة للتعليم الفني والمهني والزراعي والبيطري لم تلتحق فيه الإناث (لأسباب اجتماعية يأتي ذكرها فيما بعد) .

جدول رقم (2) يوضح أعداد الإناث والذكور في جامعة صنعاء

للعام الدراسي 1990/89م

النوع	يمني	غير يمني	المجموع
ذكور	26744	595	27339
إناث	4254	208	4562
المجموع	20998	903	31901

المصدر: جامعة صنعاء المكتب الفني – الإدارة العامة للإحصاء ، 1990م . أما بالنسبة لجامعة عدن فقد بلغ أعداد الطلاب والطالبات فيها 3959 منهم 1677 طالبة (بنسبة 41%) إحصائية لعام 1988/87م .

المصدر – عائشة عبد العزيز : تعليم المرأة وعملها (الاتحاد العام لنساء اليمن) عدن 1989م .

أما بالنسبة للتعليم غير النظامي (فصول محو الأمية) فقد بلغ عدد الملتحقين في فصول المكافحة حوالي 41751 دارساً 38146 دارسة وفي فصول المتابعة بلغ العدد حوالي 19422 دارساً مقابل 23191 دارسة ونجد من إحصاءات محو الأمية أن ثمة اهتماماً بهذا النوع من التعليم ، الذي عكس الإقبال على مراكزه في مختلف محافظات الجمهورية .

ومن مختلف الإحصاءات والأرقام السابقة نجد أنه على الرغم من تخلف تعليم الإناث عن تعليم الذكور " رقماً " ونوعاً إلا أن التطور النسبي في تعليم الفتاة ينم عن أن ثمة تغييراً ملحوظاً في اتجاهات أفراد المجتمع وأن وعياً اجتماعياً قد حصل في إطار الأسرة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة ، وتلك مؤشرات جديدة تبشر بمستقبل واعد للمرأة ومجتمعها .

والواقع أن التحاق الفتاة اليمنية بالتعليم قد أحدث تغييرات هامة في حياتها . فقد تمكنت من الحصول على قدر جيد من المهارات والمعارف ، كما أن التعليم أدى بها إلى أن تشارك في مختلف التحولات اليمنية ومكنها من أن تصل إلى العديد من المواقع الاجتماعية والقيادية التي لم تكن متاحة لها من قبل ، وما كان لها أن تصل بدون تعليم ووعي . لقد أصبح المجتمع يضم اليوم بين جباته المتعلمة والعاملة ، ومن العاملات نجد المدرسة والمديرية والمهندسة والممرضة والطبيبة والإعلامية والعاملة في المصنع والمحامية والصحفية والمحاسبة والأستاذة في الجامعة . كما استطاعت المرأة أن تصل إلى بعض المناصب المتميزة في الدولة كعضوية في اللجنة الدائمة بنسبة 3% واللجنة المركزية بنسبة 2% وتتواجد عشر نساء في مجلس النواب ، ثم وجد أخيراً المرأة المستشارة في وزارة ، والدبلوماسية . وفي العام الماضي تبوأت المرأة مركز عميد كلية ووكيله في الجامعة ، كما تبوأت من قبل منصب رئيس قسم علمي . وجميع هذا الوظائف والأدوار الرائدة للمرأة تسير جنباً إلى جنب مع أدوارها العظيمة في الأسرة كزوجة وأم وأبنه وأخت ...الخ.

والواقع أن التعليم قد دفع كثيراً بعجلة التغيير في حياة المرأة أوجد لديها وعياً بذاتها ومركزها ومكانتها في المجتمع . كما أوجد وعياً لدى أسرتها ومجتمعها . ومن ناحية أخرى شكل التعليم مكسباً مادياً لها وأسرتها وربما حقق لها درجة جيدة من الاستقلال الاقتصادي .

وإذا كنا اليوم نتحدث بفخر واعتزاز عن تطور تعليم الفتاة في المجتمع إنما نحن في الأصل نقارن الوضع بما كان عليه حالها قبل التحولات اليمنية . أما وإننا نعيش اليوم عصر التحولات الكبرى الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة المتنمية فان وضعها في مجال التعليم ينبغي أن يكون أفضل مما هو عليه اليوم ولابد لها من دفعة قوية في هذا المجال ، خاصة وان تعليم الفتاة يعاني من معوقات اجتماعية وثقافية عديدة ويمكن لنا أن نجمل أهم هذه المعوقات فيما يلي :) 17

أ ــ شيوع ظاهرة الزواج المبكر :

وهي ظاهرة يتسم بها البناء الأسري اليمني بعامة والبناء الأسري الريفي بخاصة حيث تسعى كثير من الأسر إلى تزويج الأبناء وبخاصة البنت في سن مبكر قد تتراوح ما بين 15-16 سنة لاعتبارات اجتماعية

واقتصادية وأخلاقية ، وهذه اعتبارات مهمة في إطار العائلة . وثمة اعتبارات لا تأخذ أي اهتمام من العائلة . وهذه الاعتبارات متعلقة بأضرار الزواج في سن مبكرة الإضرار الصحية والنفسية والثقافية والتربوية .

والزواج المبكر للبنت يعوقها من التعليم أو الالتحاق بمراحله الأعلى . وقد أشارت إلى ذلك دراستان يمنيتان فذكرت إحداهما إنه يتم سحب الفتيات مبكراً من المدرسة وتزويجهن فالعادات والتقاليد تقتضي ذلك خاصة بعد ظهور علامات البلوغ عليهن (18) تؤكد ذلك دارسة أخرى حيث أن الزواج المبكر من أهم العوامل المؤدية إلى الأحجام عن التعليم ، وهذا أصلاً قول حوالي 5ر92% من أرباب أسر عينة الدراسة (19) " ويمكن القول أيضاً – إن ظاهرة الزواج المبكر لاتقف مشكلتها عند حد تخلف الفتاة في التعليم – وتدني مستوى التعليم النسائي – بل إن انعكاساتها السلبية أثرت بشكل أوسع على منا شط التنمية وأدوار المرأة فيها ، فالزواج المبكر يعني حملاً سريعاً وإنجابا متواصلاً ، ومن ثم خصوبة عالية ، وهذا ما يتأكد في مسح الخصوبة الذي أجرى عام 1979م (في المحافظات الشمالية) حيث وجد أن معدل المواليد الإجمالي يصل الى (93) لكل (1000) من السكان ، كما يبلغ معدل الإنجاب الكلي أكثر من ثمانية أطفال لكل امرأة) (20) . وقد يؤثر ذلك سلباً على صحة المرأة ، وقدرتها على العطاء ، وتربية الأبناء ورعايتهم ، كما تحد كثيراً من قدرات المرأة التنموية وطموحاتها الإنتاجية ، وتثنى الكثيرات عن مواصلة التعليم اذا ما أتيحت لهن الفرصة بعد ذلك .

والاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع ومحدودية النظرة إلى وظيفة المرأة ودورها في الحياة :

وفي الوقت الذي يمنح فيه المجتمع الفرصة للولد في التحصيل العلمي ، والتنوع في بالتخصص والاستثمار ليكون أكثر خلقاً وإبداعا وابتكاراً نجد أن تعليم الفتاة لا يزال يقابل بالإهمال واللامبالاة من قبل الكثيرين ، وهذا يعكس مواقف المجتمع والنظرة التقليدية الشائعة لوظيفة المرأة ودورها في الحياة ، بأن دورها يقتصر على كونها زوجة وأم وربة بيت ومن ثم لا حاجة لها في أن تتعلم ، أو حتى تواصل تعليمها العالي لأنها في نهاية المطاف ستعود إلى وظيفتها الطبيعية البيت والأسرة .

والواقع أن هذا الموقف من تعليم البنت لهو جذوره في عملية التنشئة الاجتماعية فمنذ مرحلة الطفولة وتنشئة الأبناء تختلف بحسب الذكور والأنوثة ، فالموقف من الفتاة في هذه العملية ، يختلف عنه بالنسبة للموقف من الولد ويتأكد ذلك من الممارسات الاجتماعية التي نتعايش معها على الدوام .

ونجد أن هذا التنميط الحاد في التعليم ، والتنشئة الاجتماعية اخذ ينعكس بالسلب على نفسية ووضعية الكثير من الفتيات في المجتمع فالبنت حينما تدرك حقيقة الموقف منها والوضع الاجتماعية الذي تعيشة ، نجدها تخاف دائماً ردود الفعل الاجتماعي على سلوكها وتصرفاتها العادية ، وقد تنصرف عن التعليم طواعية خوفاً من أن يسبب لها الحرج لما قد يتطلبه التعليم من خروج دائم أو اختلاط في بعض الأحيان ، الأمر الذي يضايق بعض الأسر وتتأثر بسبب ذلك الفتاة ، كأنها تعيش في حالة الاغتراب .

ومن معوقات تعليم الفتاة عدم تطبيق الإلزام في التعليم . فالإلزام في التعليم الابتدائي يشكل مادة نظرية أكثر منه عملية . بالإضافة إلى أن تعليم الفتاة في الريف يعاني من اختنا قات شديدة معظمها بسبب عدم توفر

مدارس خاصة بالبنات وعدم توافر المعلمة المؤهلة الأمر الذي يجعل الأهل يحجمون عن تعليم بناتهم مراعاة للثقافة السائدة والعادات والتقاليد التي تبدو في الريف أكثر صرامة في مجال التعليم .

د ــ كما تعد الأعباء المنزلية من العوامل المعوقة لتعليم الفتاة ، فهي تتعود على تحمل أعباء المنزل مبكراً لإعدادها الإعداد المبكر للحياة الأسرية التي سوف تقبل عليها بمفردها فيما بعد ، بل إن بعض الأسر يكون شغلها الشاغل هو أداء الابنة وتهيئتها لأن تكون ربة بيت وتعودها على ذلك أكثر من أن تعودها على التعليم ، وذلك لحاجة اجتماعية – في نفس الأسرة – فكلى تنتقل الابنة إلى حياة زوجية وأسرية جديدة ينبغي أن تكون فطنة لأعمال المنزل خبيرة بأسرار الحياة الأسرية لكي لا تكون فيما بعد موضع نقد من حماتها أو أهل زوجها خاصة اذا انتقلت إلى العيش مع أسرة الزوج كما يحدث عادة في المجتمع اليمني .

تلك بعض معوقات تعليم الفتاة في المجتمع وبالتالي معوقات عملها وإسهاماتها في منا شط التنمية اليمنية وهي معوقات يمكن تجاوزها إذا ما وعت الأسرة والمجتمع أهمية تعليم الفتاة وأهمية أدوارها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإذا ما نجحت خطط التنمية في معالجة أوضاعها في مجال التعليم والعمل وتطويرها .

2 ــ المرأة " العمل والتنمية "

إن أي مجتمع كما هو معروف يتكون منصفة تقريباً من الذكور والإناث *، وان التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي ما هو في واقع الحال إلا المحصلة الأساسية والحتمية لجهود كل أبناء الوطن القادرين على العمل (قوة العمل) وإن غياب أي جهد في هذا الإسهام لابد وأن يقابلة غياب في عملية التقدم يعادل حجم وكثافة ذلك الغياب (21) .

ومن أجل مناقشة أوضاع المرأة اليمنية في مجال العمل والتنمية ، نتساءل بداية حول عملها .

1 ــ هل تعتبر المرأة اليمنية جزءا من قوة العمل في الجمهورية اليمنية وإلى أي حد استطاعت أن تحقق حضوراً في مجال العمل ؟

2 ــ هل يمكن اعتبار العمل المنزلي جزءاً من مفهوم قوة العمل ؟ وما موقف المجتمع منه ؟

منذ فجر التاريخ والمرأة اليمنية تعمل ، فقد عملت في نطاق أسرتها وارتبطت بالعمل المنزلي ارتباطاً وثيقاً ، كما عملت خارج نطاق بيتها في الزراعة ، وفي الحرف والصناعات التقليدية . وهي حديثاً قد التحقت بسوق العمل الخدمي والإنتاجي – العمل المأجور نقداً –وهذا النوع الأخير من العمل يعد ظاهرة حديثة في المجتمع وتحولاً جديداً بالنسبة لها يجئ متزامنا مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية العديدة ومع تطور تعليم الإناث في المجتمع ، وتختص به كثيراً المرأة في القطاع الحضري التي لم تعرف طريقها إلى سوق

العمل والإنتاج إلى سوق العمل والإنتاج إلاً بعد قيام الثورة اليمنية والتحولات الشاملة التي حدثت في المجتمع .

وعلى الرغم من حداثة عهد المرأة اليمنية في القطاع الحضري بالعمل الرسمي المأجور نقداً ، إلا أنها قد استطاعت إلى حد ما أن تحقق حضوراً في مجالاته ساعدها على ذلك مستوى التعليم الذي وصلت أليه والقوانين والتشريعات التي اخذ تتعامل مع عمل المرأة بمرونة . ولما كانت القوانين والتشريعات قبل دولة الوحدة (أي قبل عام 1990م) تختص بكل دولة على حدة " في الشمال والجنوب " إلا أنها في كل الأحوال قد التقت عند نقطة واحدة بخصوص المرأة من حيث تأكيدها على تعليم المرأة وعملها ومشاركتها في التنمية ونذكر منها ما يأتي :

ـ جاء في دستور الجمهورية العربية اليمنية في المادة (36): لكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسة في حدود القانون .

ـ وجاء في دستور جمهورية اليمني الديمقراطية الشعبية في المادة (27) " العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر بشروط وفرص وضمانات وحقوق متكافئة دون أي تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة بعض الامتيازات .

ـ وفي قانون العمل الذي كان سارياً في الجمهورية العربية اليمنية جاء في المادة رقم (10) اليمنيون متساوون في حق العمل فالرجل والمرأة متساويان في العمل . وفي المادة رقم (34) جاء ما نصه " تسرى على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل الجنسين دون تمييز في العمل الواحد بينهما مع عدم إخلال بالمواد 35-39 . حيث روعي في هذه المواد الظروف والأوضاع الخاصة بها كامرأة وبما يحفظ لها إنسانيتها وكيان أسرتها .

واخيراً جاء في دستور دولة الوحدة : العمل حق وشرف وضرورة لتطوير المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسة في حدود القانون ، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة مقابل أجر عدل).

ومن مختلف القوانين والتشريعات نجد اعترافاً عاماً من الدولة بحق المرأة في العمل والتواجد في مجالاته المتنوعة الأمر الذي ساعد على تواجدها في مجالات العمل الخدمي والإنتاجي ، فقد توزعت النساء العاملات على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعي والخارجية والتخطيط والتنمية والبلدية والإسكان وفي البنوك والمواصلات وفي المؤسسات والمصالح الناشئة ومجالات عمل أخرى .

وثمة اتجاه – اليوم – من قبل بعض سيدات المجتمع المتعلمات نحو العمل الخاص وهو عمل فرضته ظروف المجتمع المتغير ومطالب الأسرة المتجددة ، تمثل هذا الاتجاه في قيام بعضهن بإنشاء مشاريع خدميه – اقتصادية خاصة كفتح محال تجارية ومحال خياطة أو مشاريع تربوية كفتح معاهد للغات والتدريب وغير ذلك مما يخدم الأسرة والمرأة .

ونتيجة لهذا التوجه فقد أنشأت الدولة إدارة عامة للمرأة والطفل بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وكذا إدارة عامة للأسرة المنتجة ، بهدف تنمية أوضاع المرأة والأسرة وتوجيه المرأة وارشادها نحو الأعمال الخدمية والإنتاجية التي تفيدها وتفيد مجتمعها .

ولكن على الرغم من كل ذلك إلا أننا نعود ونقول : إن مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العملية هي مشاركة ضئيلة جداً ولا تغنى متطلبات التنمية اليمنية التي ينبغي أن تعتمد على الكادر الوطني المؤهل والمدرب التدريب العالي . فوجود النساء من حيث قوة العمل ضعيف جداً مقارنة بوجود ومشاركة الرجل .

وإذا كنا نواجه إشكالية التقديرات الإحصائية في مجال عمل المرأة ، وعدم دقتها أحياناً إلا أن ما يتوفر لنا منها يمكن الاستدلال به على أية حال . ومن الإحصاءات العربية واليمنية المتوفرة ما يلي :-

ـ وجد أنه في عام 1975م كان عدد الإناث في قوة العمل في الوطن العربي بعامة حوالي 5ر3 مليون امرأة وهذا العدد يساوي 9% فقط من مجموع قوة العمل العربية ، ثم حدث ارتفاع بسيط في قوة العمل النسائية عام 1980م فوصل إلى 2ر4 مليون امرأة ويتوقع المكتب العالمي للعمل أن يرتفع العدد عام 2000م الى تسع ملايين امرأة نسبتهن إلى مجموع القوى العاملة العربية 11% تقريباً) (32) . وهناك تفاوت بين الأقطار العربية فيما يتعلق بإسهام المرأة في قوة العمل . فبينما يصل هذا الإسهام إلى 5ر29% في الصومال ، يبلغ ما بين 15-20% في تونس والسودان ولبنان والعراق وسوريا والمغرب ، وينخفض إلى ما بين 4-7% في كل من اليمن وموريتانيا والجزائر والسعودية والبحرين والأردن بل يصل في قطر إلى 2ر2% و 4ر3% في الإمارات العربية وفي مصر بلغت عام (1975م) حوالي 5ر7% و 3ر10% عام 1978م (23) .

وفي إحصائية يمنية وجد أن عدد النساء العاملات بلغ عام 1986م حوالي (13،831) امرأة من إجمالي قوة العمل من الجنسين والتي تبلغ حوالي (956ر91) أي إن النسبة 15% (24) .

إن تخلف المرأة العربية بصفة عامة واليمنية بصفة خاصة في مجال العمل (كما وكيفاً) يرجع في واقع الحال ، إلى جملة من الرواسب والمعوقات الاجتماعية والثقافية والتربوية الاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع نحو أوضاع المرأة وأدوارها فإذا كان في بعض الأحوال لا يسمح للفتاة بأن تتعلم كثيراً أو تصل إلى أعلى مراحل التعليم بحجة العادات والتقاليد وبحجة التخصص في العمل وأن المرأة في نهاية المطاف ستعود إلى البيت ، فأن الأمر لا يختلف في العمل بل قد تتشدد بعض الأسر بخصوص عمل المرأة وتقف موقف المعارضة منه أو هو لا يمثل إقناعا للكثيرين من أفراد المجتمع لما ينجم عنه من مظاهر الاختلاط والخروج الدائم من البيت .

وقد تخرج المرأة يومياً للتفرطة (الجلسات النسائية وجلسات القات) إلا أن هذا الأمر لا يتعرض لانتقاد من قبل الرجل والمجتمع ، ولأن خروج المرأة اليمنية إلى ميدان العمل الخدمي - الإنتاجي المأجور ظاهرة حديثة هو أيضاً ظاهرة مستغربة إن لم تكن مستهجنة من بعض قطاعات المجتمع على أساس أن رؤية (هولاء البعض) لخروج المرأة للعمل رؤية اقتصادية فكيف لها أن تسلب الرجل وظيفته فالحالة الاقتصادية

يشبعها الرجل وان متطلبات الحياة العائلية المادية هي من اختصاص الرجل وحده . وهذا بالفعل ما خرجت به دراسة اجتماعية (عن النساء والتنمية في اليمن) حيث وجدت أن بعض الأسر لا تزال ترى أنه من العيب أن تعمل المرأة ذلك إن عملها خارج بيتها يجعل من موقف الزوج وكأنه غير قادر على توفير المعيشة للأسرة (25) . ولكن من الأنصاف القول : انه في مقابل هذا الاتجاه نجد اتجاهاً أخر يحمل التقبل الاجتماعي لعمل المرأة من قبل بعض الأزواج والأسر ، فقد كشفت دراسة اجتماعية يمنية عام 1985م) عن مواقف ايجابية لأرباب أسر العينة من عمل المرأة فذكر حوالي 87% من أفراد العينه الحضرية أنهم يوافقون على عمل الزوجة .. وفي نفس الدراسة ذكرت حوالي 81% من نساء العينة المتزوجات العاملات أنهن يسهمن بدخلهن كله في ميزانية الأسرة) (26) .

وهذا يعني مزيداً من الطلب لعمل المرأة كما يعني أن ثمة تغييراً متنامياً في اتجاهات أفراد المجتمع نحو عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية ، وبما أيضاً لأن ظروف الحياة المتغيرة ومتطلبات الحياة الاقتصادية قد استدعت أن يتعاون أفراد الأسرة من الذكور والإناث على مواجهة متطلبات وتحديات الحياة المعيشية خاصة وأن البناء الأسري اليمني يتسم بنسبة إعالة عالية وأن الأسرة اليمنية تتجة نحو الاستهلاك المتنامي بعد أن سلبها المجتمع الاستهلاكي وظيفة الإنتاج (الإنتاج المعيشي الذي كانت تعتمد عليه الأسرة في الريف) أو هي تخلت عن الإنتاج جرياً وراء عادات وأنماط استهلاكية حديثة فيها من الخطأ أكثر ما فيها من الصواب .

ولنقف قليلاً الآ أن عند نقطة هامة من عمل المرأة ونقول : أن عملها لم يلب بعد أهداف ومتطلبات التنمية بالصورة الجادة والمرضية ، فالعبرة ليس بالوجود الكمي وإنما العبرة بنوع العمل والوظيفة الممارسة وعائد ذلك على التنمية . والمرأة في بلادنا عادة ما تتواجد في قطاعات خدمية معظمها قطاعات لا تساعد على تفجير وتشغيل الطاقات الإنتاجية والإبداعية عندها أو تلبي كثيراً متطلبات التنمية ولعل هذا النوع من العمل الذي تمارسة يرتبط أصلاً بنوع التعليم الذي تتلقاه الفتاة فعلى الرغم من النمو المطرد نسبياً في تعليمها إلا أنه لا يتمشى عادة مع احتياجات التنمية الشاملة فلا يزال الاتجاه إلى الدراسات الأدبية الإنسانية الاجتماعية هو اتجاه تدعمه الأسرة ويدعمة المجتمع وهما عادة ما يتدخلا في اختصاص المرأة في التعليم . وهذه اختصاصات أهميتها وعدم التقليل من شأنها إلا أنها لم تنم أو تتطور لديها لتبدع من خلالها وانما تأخذ منها ما يخدم طبيعتها الأنثوية أكثر ما يخدم احتياجات المجتمع النامي

والجدير بالذكر أن التعليم الفني والتقني " التكنولوجي " غير متاح للإناث بشكل عام وما هو متاح لها هو التعليم التجاري ، ومعاهد المعلمات ، والتمريض أما المناحي التقنية الأخرى فلا يتاح لها الالتحاق فيه ، وهناك معاهد فنية وزراعية ذات طابع علمي وتقني كثيرة إلا أن الفتاة لا تنخرط في صفوفها وتقتصر على الذكور . وقد أتيح هذا النوع من التعليم للفتاة في بالمحافظات الجنوبية إلا أن الالتحاق محدود ومحكوم بعادات وتقاليد المجتمع اليمني .

وفي حقيقة الأمر إن هذا هو حال المرأة العربية بصفة عامة فكثيراً من أقطارنا العربية تباعد بين النساء والمعارف العلمية والتكنولوجية ، بحجة مراعاة ظروف المرأة وطبيعتها الأنثوية ، وكذا مراعاة لعادات وتقاليد المجتمع اليمني . وعلى هذا فهذه المجتمعات تحقر الإبداع والفرص على الرجال في حين أن

معطيات التاريخ الاجتماعي تدلل على أن المرأة وفي كل زمان وكان صانعة الحضارة كالرجل تماماً ومن التعسف تجاهل أدوارها في التاريخ وإذا كان الرجل قد تفوق عليها في كثير من المجالات وبخاصة العلمية والمعرفية منها فأن هذا التفوق ليس بسبب أن الرجل أكثر إبداعا . فالإبداع ليس حكراً على أحد إلا بقدر ما يتاح فيه من فرص وإمكانات ، وانما جاء هذا التفوق لأن المرأة كانت لولا تزال تبعد إبعادا متعمداً عن مجالات العلم والمعرفة لأسباب اجتماعية وثقافية (27).

والواقع أن نوعية التعليم ثم العمل الذي يفرض على المرأة بحجة تناسبه وتوافقة مع أوضاع المرأة والمجتمع غير متجانس أصلا مع نهج هذه المجتمعات النامية من زاوية أخرى بمعنى أنه في الوقت الذي يدعي فيه البعض ان دراسة العلوم والهندسة والزراعة والبيطرة لا يتماشى وطبيعة المرأة وتكوينها ، يتناسى هؤلاء الأعمال الشاقة والمراهقة التي تقوم بها المرأة في مجالات العمل الزراعي بعامة من زراعة وتربية حيوانية وجلب الماء والحطب . . الخ وكذا مجالات العمل المنزلي من طبخ وغسيل وتنظيف وحتى وظائف البناء حيث تعمل بعض النساء في بعض مناطق الريف في البناء وحمل الحجارة الثقيلة .. الخ ، وهذه أعمال مرهقة ومضنية على المرأة وأكثر إرهاقا من عملها كمهندسة أو طبيبة بيطرية ، أو مبرمجة في مجال علوم الكمبيوتر أو غير ذلك من الفنون العلمية والتكنولوجية . إن الأمر بحاجة إلى مراجعة وتقويم لتعليم المرأة وعملها بعيداً عن أي تعصيب اجتماعي أوثقافي والأمر بحاجة إلى عناية خاصة من قبل المحللين والمخططين في مجال السياسات التنموية وعناية أكبر من أصحاب ورجالات القرارات السياسية الذين تقع عليهم مسئولية تطوير أوضاع المرأة تلازماً مع متطلبات واحتياجات المجتمع .

وبما أننا لازلنا بصدد الحديث عن أوضاع المرأة اليمنية في مجال العمل والتنمية فإننا هنا – نقف عند سؤال طرح نفسه منذ بداية الحديث والسؤال هو : هل يمكن اعتبار العمل المنزلي جزءاً من مفهوم قوة العمل ؟وإذا أجيب بنعم لماذا لم تحتسب منا شطها المنزلية و حتى منا شطها في مجالات العمل الزراعي وينظر أليها بعين الاعتبار وإذا أجيب (بلا) فذلك موضوع أخر ومطلب في الحديث الطويل .

ومن أجل مناقشة هذا السؤال نقول بداية إن هناك فهما خاطئاً لمفهوم العمل ليس عندنا وحدنا ولكن على المستوى العالمي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص ، فالمفهوم الشائع للمرأة العاملة والمأخوذ به رسمياً هو ذلك الذي يشير إلى المرأة التي تعمل في وظيفة رسمية خارج المنزل في المصالح الحكومية والرسمية وفي المصانع وأن أي امرأة لا تعمل ذلك ليس لها دخل ثابت ومنتظم ينظر أليها على أنها امرأة عاطلة وبذلك تستبعد من قوة العمل كل النساء اللاتي يعملن في أنشطة اقتصادية في سوق العمل غير الرسمي أو في الحقل أو في المنزل (28) .

وقد ترتب على هذا الفهم القاصر لعمل المرأة أو المرأة العاملة ، أن اضيفت مكانة عالية على المرأة التي تعمل بأجر ثابت وبخاصة اذا كانت متعلمة أو مؤهلة ومكانة منخفضة على المرأة التي تعمل في أنشطة أخرى غير مكتبية أو ذات طابع رسمي وحرمت من هذه المكانة العالية المرأة الريفية ذات العمل الاقتصادي المنتج .

إن هذا الهم القاصر لعمل املأه جيشاً من النساء من قوة العمل فمثلاً هناك عدد من النساء يعملن في مجال التجارة والخياطة وصنع الخبز ، وفي البيع والشراء وبرغم أنها أعمال تسهم كثيراً في اقتصاد الأسرة إلا أنها لم تحتسب . وهناك عمل مهم للمرأة وهو العمل البيتي ، الذي تقضي فيه المرأة ساعات طوال وتنتج من خلاله لأسرتها وتغنيها كثيراً من اللجوء إلى السوق الخارجي وتبعاته وهو عمل لم يحتسب إطلاقاً ، والحال كذلك بالنسبة لعمل المرأة في المجال الزراعي ، الذي لها فيه بتاريخ طويل ومشهود ففي الوقت الذي كانت فيه المرأة الحضرية تقبع بالمنزل لاتسهم في نشاطات المجتمع ، كانت المرأة الريفية تعمل وتشارك في منا شط البيت والحقل ووجودها في الحقل فاق أحياناً الرجل فهي تقوم بأعباء الزراعة على مدار السنة بينما يكون وجود الرجل بصفة عامة في مواسم الحرث والدرس فقط . وتشير دراسة يمنية أن النساء في منطقة المحويت قد أخذن على عاتقهن القيام بدور الرجال في أعمال الزراعة بدءاً من الحرث والبذر وتعهد الزرع وحتى تسويق المحصول (29) .

وهذا الوجود الحيوي للمرأة الريفية في الزراعة حافظ كثيراً على الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية في ظروف الهجرة اليمنية التي اشتدت في السبعينيات إلى بلدان النفط ، وهذا ما يؤكد أحد تقارير البنك الدولي (1979م) حيث يشير إلى أن الإنتاج الزراعي لأسباب عديدة قد ازداد بنسبة 50% في النصف الأول من السبعينيات بالرغم من أن قوة عمل الذكور قد ى انخفضت ويرجع ذلك إلى أن إدخال الميكنة الزراعية والاستفادة المتنامية من تشغيل النساء قد عوض قوة العمل الضائعة للذكور المهاجرين (20)

وبرغم أنه لا يختلف اثنان على دور المرأة الريفية في مجال العمل الزراعي والعمل الزراعي والعمل المنتج عامة إلا أن هناك تناقضات في فهم دور المرأة الزراعي في المجتمع ، فمن جهة يتأكد دورها في النشاط الزراعي وتتعدى مهامها فيه ، ومن جهة يتعارض هذا الفهم لدور المرأة مع الاتجاهات الاجتماعية السائدة للأدوار فالرجل هو صاحب الدور الاقتصادي وهو المعيل لأفراد الأسرة ، وهذا لا يصف واقع المرأة عامة . وقد قيل أنه عندما يسأل الفرد عن عمل المرأة الريفية وما هي تكون الإجابة المباشرة : عم البيت ، ورعاية النشئ والتحطيب وجلب الماء والتعشيب بينما لا يلقى الضوء على الدور الحقيقي والمتعدد للمرأة ودورها في الزراعة إلا عندما تلقى أسئلة محددة كأن يكون السؤال عن يقوم بالأعمال التالية : تعشيب الأرض نثر البذور الحصاد الدرس – الخ فيشار إلى دور المرأة (31) .

ونجد أن أمر تقويم وضع المرأة في مجال العمل وبخاصة العمل الزراعي والاقتصادي المعيشي في الريف في قصور عند حد الإنسان العادي بل يمتد ذلك إلى الأوساط الرسمية والأجهزة المعنية بالمسوح الديمغرافية والإحصاءات التي غالباً ما تغفل الاسهات الاقتصادية للمرأة وإن أظهرت شيئاً من ذلك فعادة ما تقدمه بصورة مقتضبة أو لمحات سريعة إنشائية . وهذا الوضع يؤدي إلى اختزال إسهامات المرأة في التنمية أو ربما يجعلها كائنا معزولاً اجتماعياً واقتصادياً أو يجعلها ضمن قائمة المعالين طالما وهي خارج قوة العمل إحصائيا . وفي ذلك ظلم وإجحاف لأدوار المرأة الريفية التي تقوم بدور مزدوج : ربة بيت وراعية للأسرة وصاحبة عمل في إطار العائلة وهو عمل لم يقوم في الزراعة بأهمية هذا القطاع نفسة اقتصادي هام .

3 ــ المرأة اليمنية في مجال العمل السياسي والاجتماعي :

في محاولة سريعة لتحليل الوضع الراهن الذي تحتله المرأة اليمنية في مجال العمل السياسي بصفة خاصة وجال العمل الاجتماعي بصفة عامة ، نجد أن التعليم والعمل أمران أساسيان أديا إلى تغييرات كبيرة في حياة المرأة الحضرية في مجال أسرتها ومجتمعها وعملاً على أنه تتبوأ مكانة اجتماعية لائقة وتسهم في مجال العمل السياسي الذي ظل حتى وقت قريب جداً من اختصاص الرجال .

والواقع أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية مشاركة حديثة العهد وقد تدعمت وتعززت بمجموعة القوانين والتشريعات اليمنية التي جاءت تباعاً بعد قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر واتاحت للمرأة فرصاً متساوية مع الرجل في مختلف المجالات الحياتية . فقد جاء في دستور الجمهورية اليمنية في المادة رقم (19) "" تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك . كما جاء في المادة (26) كل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصويت في حدود القانون "" وفي المادة (27) جاء المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة .

ومن تلك النصوص والتشريعات الأخرى كفالة تامة من الدولة لحقوق وواجبات المرأة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية الأمر الذي يمكن من تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي والمجالات الاجتماعية الأخرى . أما عن الوضع السياسي الراهن للمرأة فنجد أن هناك مشاركة إيجابية وإن بدت في نسبها بسيطة ، ففي مجلس النواب (الهيئة التشريعية للدولة) توجد حوالي 10-11 نائبة يسهمن بفعالية في مختلف لجانه ونشاطاته كما تطورت نسبة الملتحقات في عضوية المؤتمر الشعبي العام ، وكذا في عضوية الحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى كما تعد مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية حديثة . وكل هذا يعكس مدى تطور اتجاهات المجتمع تجاه مسائل المرأة .

وعموماً يمكننا القول أن مشاركة المرأة اليمنية في المجال السياسي دون المستوى المطلوب ولا يتناسب مع ما وصلت أليه اليمن من مكانة ، وما حققه المجتمع من تحولات . ويبدو أن الطريق أمامها شاق في هذا المجال بالذات ، خاصة في مثل ظروف المجتمع اليمني حيث لا تزال تهيمن فيه بعض القيم والتقاليد ذات الطابع السلبي في حياة المرأة بخاصة والمجتمع بعامة . ومن أجل واقع أفضل للمرأة في هذا المجال لابد من تزايد الوعي السياسي في المجتمع ليتحقق من خلاله استيعاب طموحات المرأة والتقدير الموضوعي لدورها ومشاركتها السياسية .

وللمرأة نشاطها الاجتماعي الجماهيري المنظم الذي أخذت من خلاله تلتحم أكثر مع قضايا مجتمعها وتمارسه من خلال الاتحاد العام لنساء اليمن بفروعه العديدة أو ما يعرف بالجمعيات النسائية التي أخذ يتسع نطاقها إلى الجمعيات النسائية ما بين تقديم الخدمات (للنساء) في مجال التعليم ومحو الأمية والنشاطات النسائية من تعلم خياطة واشغال يدوية وتدبير منزلي وكذا أعمال طباعة وندوات تثقيفية تعقد

بين الحين والأخر ولقاءات متنوعة بين المنتسبات في الفروع المختلفة وقد استطاع الاتحاد العام والجمعيات النسائية كفروع أن تسهم في محو أمية العديد من المنتسبات ورفع المستوى الثقافي والوعي الصحي لدى الكثيرات . كما أن الاتحاد العام لنساء اليمن استهدف من خلال مناشطة وبرامجه تعميق الوعي الاجتماعي لدى المرأة ، وعي بذاتها ووعي بقضايا مجتمعها . ومن خلال التنظيمات النسائية تمكنت المرأة من ممارسة العمل الاجتماعي بشكل جيد وبدعم ملموس من الجهات الرسمية في الدولة وقد أدى بها هذا النشاط الاجتماعي إلى أن تشارك في المحافل الدولية والمؤتمرات الإقليمية والعالمية .

وتعلق النساء في المجتمع مزيداً من الأمل على الاتحاد العام لنساء اليمن بفروعه كمنظمة جماهيرية نسوية يمكنها أن تحمل مطالب النساء إلى الحكومة والمعنيين بالتخطيط والتنمية وتطالب بحقوق أوسع للمرأة ذلك أن دور المرأة يبقى دوماً هو العامل الحاسم في إقرار حقوقها وتأكيد ممارسة هذه الحقوق .

<u>السياسات والبرامج الخاصة بإدماج المرأة في التنمية :</u>

مما لاشك فيه أن التنمية الحقيقية ترتكز على تنمية الطاقات الذاتية من خلال تعبئة الموارد المادية وتنمية الموارد البشرية . وبما أن المرأة تشكل نصف المجتمع فان استبعادها من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيعرض جانباً كبيراً من هذه الخطط إلى الفشل .

لذلك يتعين على مخططي وصانعي السياسات التنموية كسر الحاجز الذي يحول دون تنمية وإسهام كافة الموارد البشرية الضرورية لعملية التنمية واستثمار الطاقات البشرية والمخزونة من النساء . ولكي يتاح للمرأة الإسهام في عملية التنمية بصورة فاعلة ينبغي أن نضع نصب أعيننا الإستراتيجية التالية :

ـ وضع صورة متكاملة لنمط التنمية المنشود وتوجهاته ومعوقاته في البلاد يتضح فيه موقع المرأة وأدوارها مسهمة ومنتفعة .

ـ التأكيد على أهمية تطوير القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادرها والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتوصيفها في تنمية الموارد البشرية رجالاً ونساء مع الانتفاع بتلك الموارد صانعة التنمية وهدفها النهائي .

ـ إبراز دور التقنية (والتكنولوجيا) نقلاً وتطويعاً وإنتاجا واستهلاكاً في ضوء التطورات المجتمعية في البلاد وما يترتب على ذلك من تأثيرات على المرأة والأسرة عامة ، مع التأكيد على ما قد تحدثه المعدات التكنولوجية المنقولة من الدول المصنعة من أثار سلبية من خلال إشاعة الأنماط الاستهلاكية التي قد لا تنسجم مع التوجهات التنموية التي تنتجها بلادنا في بناء القاعدة الاقتصادية المنتجة وتنمية الموارد البشرية .

ـ السعي نحو الاهتمام بالبيانات والإحصاءات الخاصة برصد أوضاع المرأة اليمنية ومؤشرات تطورها والاستفادة من توظيف هذه البيانات والإحصاءات في تحليل الأوضاع بصورة متكاملة تمكن من تشخيص مشكلات المرأة ودراستها وتقديم الحلول والمعالجات الصحية لها .

ـ السعي نحو إعطاء مزيد من التنسيق في تخطيط البرامج والمشروعات الاجتماعية مع التركيز على تحديد أولويات هذه المشاريع والدعوة إلى مزيد من مشاركة صناديق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية وكذا المنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة والتنمية إلى الإسهام في تمويل المشروعات العامة ذات المردود الإيجابي على المرأة اليمنية وفي تمويل المزيد منها ، وتوسيع خدمات تلك المشروعات بحيث تشمل المناطق الريفية التي تفتقر للخدمات الأساسية .

ـ تشجيع الدراسات والبحوث العلمية النظرية والميدانية المتعلقة بالمرأة بفرض تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لتسهم في وضع البرامج وتقديم المشروعات ورسم السياسات التي تهدف إلى تنمية أوضاع المرأة وإدماج الفاعل في خطط التنمية .

التعليم والتأهيل والتدريب :

بدأ التعليم الحديث في بلادنا منذ فترة قصيرة ولهذا فما زالت الأمية متفشية بشكل كبير بين النساء عنها بين الرجال بالرغم من تزايد عدد الإناث اللواتي يتابعن تحصيلهن العلمي في المدارس والجامعات وهذا في حد ذاته تطور إيجابي إلا أنه لا يؤدي إلى زيادة حجم اليد العاملة للإناث . فتعليم المرأة ينظر أليه في كثير من الأحيان على أنه عامل يهئ المرأة لتصبح زوجة وأما ، أكثر مما يهيئها لدخول سوق العمل وليس ذلك فقط بل أن ارتفاع معدلات التسرب بين الإناث المسجلات المراحل التعليمية أحد العوامل التي تحد من زيادة حجم اليد العاملة النسائية في المستقبل ومن هذا المنطلق يجب التأكيد على الأتي :

ـ ضرورة إيجاد سياسة تعليمية متكاملة تنسجم مع السياسة التخطيطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتيح تنوع المهارات للقوى العاملة .

ـ توجيه المناهج المدرسية وتطويرها بحيث تستهدف التوازن بين جوانبها العلمية والمهنية والثقافية لإرساء ثقافة مشتركة ، ولتحقيق الاتجاهات الأساسية في المجتمع للرجل والمرأة باعتبارهما شركاء في الحياة لتحملهما أعباء المسؤولية المشتركة في بناء وتطوير المجتمع الجديد الذي يتطلب المعرفة بقضايا التطور العلمي والتكنولوجي .

ـ التركيز على تطوير التعليم والتدريب للمرأة بنية ومحتوى ومستوى وتنوعاً وأسلوباً بما يتمشى مع احتياجات التنمية الوطنية .

ـ حث الفتيات على متابعة التعليم بعد المرحلة الإلزامية في مختلف المجالات والتخصصات وفقاً لقدراتهن ورغباتهن وتقديم المساعدات اللازمة التي تمكنهن من المتابعة الجادة للتحصيل العلمي .

ـ وضع برامج خاصة بتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم الفني ودوره الإيجابي في الاقتصاد الوطني وتشجيعه لما يشكل من اجتذاب للعناصر المطلوبة للمهارات التي يتطلبها سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية .

ـ تبني برامج التعليم غير النظامي وتطويره ليتيح للمرأة مزيداً من المشاركة الفعالة في التنمية الشاملة ، تكون على صلة بمصادر المعرفة والمهارات المختلفة التي تساعد المرأة في الحصول-تطوير أساليب التعليم غير النظامي باعتباره عاملاً يسهم في رفع مستوى المرأة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وتمكين المرأة من تنمية قدراتها ومداركها لتحمل مسئوليات الحياة .

ـ وضع الحوافز المادية والمعنوية لضمان الإقبال المستمر والمنتظم للمرأة المنتفعة من خدمات فروع اتحاد نساء اليمن ومراكز محو الأمية وغيرها من مراكز تعليم الكبار والسعي إلى تطوير البرامج والأساليب التعليمية التي تتفق واحتياجات الكبار من الإناث ويتلاءم وظروف حياتهن اليومية واتخاذ الأساليب الكفيلة بتشجيع المرأة ربة البيت على الإقبال والمشاركة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

ـ وضع سياسة للتعليم الإلزامي والتعليم الأساسي بموجبهما يتم رفع معدلات استيعاب الإناث في هذه المرحلة وتوفير الإمكانات المادية والبشرية وإيجاد كافة التدابير التربوية والاجتماعية المساعدة على التقليل من ظاهرة نسبة تسرب الفتيات في مرحلة التعليم الإلزامي .

ـ تطوير المناهج المدرسية التي تعكس محتوياتها ومضامينها الصورة المشرقة لدور المرأة والأسرة والمجتمع في أن واحد وتصحيح الصورة التقليدية عن المرأة باعتبارها غير قادرة على تحمل مسئولية الحياة خارج البيت .

ـ التوسع في إنشاء معاهد التعليم الفني لزيادة معدلات قبول الفتيات وتنويع اختصاصاتها وتشجيع الفتيات على الإقبال عليها لكي يتاح لهن المزيد من فرص المشاركة في مجالات العمل والإنتاج المختلفة .

ـ اتخاذ الوسائل والإجراءات والحوافز الكفيلة بتعميم التعليم الإلزامي للإناث خاصة في المناطق الريفية والثقيلة من ظاهرة تسرب الفتيات في مرحلة التعليم الأساسي وربك التعليم باحتياجات التنمية ومتطلباتها الأساسية .

ـ العمل على تطوير أساليب التدريب المهني المقدمة للمرأة وفقاً للأساليب التربوية الحديثة وإبلاء أهمية خاصة للتدريب المهني للمرأة في مختلف الميادين وخاصة الجديدة منها والتي تتطلبها مقتضيات التنمية .

ـ إتاحة الفرصة المتكافئة للتدريب المستمر لتأهيل المرأة أثناء الخدمة في مختلف ميادين العمل بما يرفع من مستواها ومؤهلها وكفاءتها الإنتاجية والتوسيع في فرص التدريب المتاحة حالياً ومستقبلاً للمرأة خاصة في الوظائف الإدارية والخدمية بشكل عام .

ـ تطوير السياسات التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية للمشاريع الإنتاجية المؤدية لزيادة الإنتاج والدخل لتتمكن المرأة من الحصول على دخل أكبر ومستوى معيشة أفضل .

ـ التوسع في إنشاء مدارس البنات لاسيما في الريف وخاصة في مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي بما يتيح الفرصة للفتاة من الاستمرار في التعليم للحد من ظاهرة التسرب ، ولتقريب الفجوة بين معدلات التحاق الذكور والإناث بالتعليم .

ـ دعم الدولة للمستلزمات المدرسية الأساسية للتخفيف من عبء الإنفاق على الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تسرب عدد كبير من الأطفال في سن التعليم الإلزامي – وبخاصة الإناث – لارتفاع مستلزمات التعليم .

<u>الرعاية الصحية ، الغذاء السكان :</u>

تعد الرعاية الصحية وتوفير الغذاء الجيد والإسكان المناسب من الركائز الأساسية التي يحتاجها الإنسان . فهي من الحقوق الطبيعية والإنسانية التي أقرت في جميع المواثيق الوطنية والإقليمية والدولية ، كما إنها من أهم مقومات عملية الإنتاج . والمرأة اليمنية تشكل عاملاً مهماً في التنمية الوطنية وتلعب دوراً كبيراً في تربية وتنشئة أجيال المستقبل ، كما أن تنامي دورها في المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير متطلبات أساسية ومهمة تساعدها على تنمية المهام المطلوبة منها وبالرغم مما تحقق للمرأة اليمنية من تغيير الواقع الصحي الذي تعيشة وتطوير أساليب المرأة من الأوضاع الصحية المتردية التي لا تزال تعيشها لاسيما في المناطق الريفية . ويمكن التركيز في استراتيجية تطوير الواقع الصحي للمرأة اليمنية على المقومات التالية :

ـ التوسع في إقامة مؤسسات الخدمة الصحية خاصة مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتزويدها بالكفاءات المحلية المتدربة المؤهلة للقيام بهذا الدور .

ـ إعطاء الأولوية لبرامج الخدمات الصحية والوقائية وصحة البيئة والتثقيف الصحي من خلال الاستفادة القصوى من أجهزة ووسائل الأعلام الجماهيري باعتبارها تلعب دوراً مهما_من خلال نقل وتوصيل _كافة المعلومات المتصلة بأهمية الرضاعة الطبيعية وكيفية الوقاية من أمراض الطفولة مثل التحصين الشامل ضد أمراض الأطفال وإيلاء أهمية خاصة لبرامج الرعاية الصحية الأولية للأمهات الحوامل .

ـ التوسع في إنشاء الخدمات الصحية لأساسية في المناطق الريفية وتحقيق مبدأ عدالة توزيع هذه الخدمات بإيجاز توازن في الخدمات الصحية بين الريف والحضر لكي نضمن معالجة الأمراض المستوطنة والمعدية وحتى لتؤدي الهجرة الداخلية والمتزايدة من الريف إلى المدين إلى إيجاد خلل في التركيب السكاني والذي يشكل عبئاً في توفير الخدمات الصحية للجميع .

ـ السعي نحو وضع سياسات غذائية تضمن توفير الأغذية الأساسية بأسعار معقولة بحث تساعد في تحسين ظروف الحية للمرأة والأسرة ويمكنها من الإسهام في عملية التنمية .

ـ الاهتمام بتوعية المرأة بشئون التغذية السليمة وكيفية المحافظة على الأطعمة والتركيز على إدخال برامج التثقيف الغذائي ومناهج تعليم الكبار . بما يكفل تحقيق الصحة للمرأة بوجه خاص والأسرة بوجه عام .

ـ تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمرأة للإسهام في عملية التنمية بصورة فاعلة مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية في جانبيها الوقائي والعلاجي ورسم السياسات الصحية المتعلقة بتوزيع هذه الخدمات في جانبيها توزيعاً يتناسب مع مختلف احتياجات البيئة الحضرية والريفية والبدوية .

ـ جذب عدد أكبر من النساء للعمل في مجال الرعاية الصحية والتدريب الصحي ، بتوفير الحوافز المادية والمعنوية لزيادة أعداد العاملات الصحيات المؤهلات تأهيلاً جيداً .

ـ تشجيع المشاركة المجتمعية للأفراد والهيئات والمنظمات والجمعيات ، على أن يكون لهذه الجهات دور في وضع القرار لحشد الموارد ، وتنفيذ المشروعات الصحية لتخفيف العبء عن الدولة ، وتعزيز الموارد المحددة للخدمات الصحية في الوقت الحالي .

ـ تأمين إدماج المرأة في الوظائف الغنية المتعلقة بتخطيط وتنفيذ السياسات الإسكانية التي تسهم في تنمية المجتمعات المحلية .

ـ تبني سياسة إسكانية تضمن توفير السكن الصحي الاقتصادي المناسب للمرأة بما يؤمن تحقيق الاستقرار الأسري .

<u>في مجال مشاركة المرأة سياسياً وتطوير الأوضاع التشريعية والقانونية :</u>

شهدت البلاد تطوراً في مشاركة المرأة سياسياً من خلال ما تضمنه دستور الدولة وقوانينها وتشريعاتها التي كفلت مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات . وبالرغم من أنه قد أتيحت للمرأة اليمنية المشاركة السياسية إلا أنها اتخذت طابعاً شكلياً بعيداً عن محاولة إشراكها في رسم السياسية العامة للبلاد واتخاذ القرار المسئول لوجود بعض المعوقات الأساسية التي تحجم من مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية مثل تبؤ المناصب السياسية وتعيينها في وظائف قيادية عليا أو حتى في التمثيل الدبلوماسي الخارجي .

ولهذا فإن الإستراتيجية المستقبلية لهذه المشاركة تتطلب الأتي :

ـ العمل على خلف الظروف ف الملائمة وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق المشاركة الفعلية لإسهام المرأة في المجال السياسي من خلال رسمها لسياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستخدامها لحقها في الانتخاب والترشيح لكافة المؤسسات السياسية والنيابية التشريعية .

ـ العمل على منح المرأة المزيد من الفرص المتكافئة مع الرجل في تبؤ المناصب والمواقع التنفيذية العليا في الدولة على مستوى كافة القطاعات التنموية .

ـ توسيع مفهوم المشاركة السياسية ومجالاتها للمرأة بحيث لا تقتصر على مشاركتها بصورة محدودة في المجالس النيابية والتشريعية بل تمتد لتشمل مشاركتها وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار في مختلف مستويات المشاركة الرسمية والشعبية ينبغي التأكيد على إتاحة المزيد من الفرص المتكافئة في الأجهزة الإدارية في مستويات اتخاذ القرار وصناعته .

ـ ان تعمل الدولة على إصدار قانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة على أن تتضمن بنود هذه القوانين إتاحة الفرصة للفتاة في اختيار الزوج وفقاً لما نصت عليه الشريعة الإسلامية السمحاء ، وتحديد سن الزواج لما له من مردودات إيجابية صحية واجتماعية وتربوية ونفسية .

ـ إنشاء هيئة مسئولة تمثل فيها المرأة للمراقبة الدقيقة لمدى تطبيق القوانين الخاصة بحقوق المرأة وواجباتها وتنفيذها في الواقع العملي .

<u>في مجال صحة الأمومة والطفولة ، وتنظيم الأسرة :</u>

تعد صحة الأمومة والطفولة ، وتنظيم الأسرة ، ورعايتها من المطالب الأساسية لسياسة سكانية ناجحة ، كما تعد عنصراً مهماً في الرعاية الصحية الأولية . ومن أجل تحقيق رعاية صحية متكاملة ، فإن هذا الأمر يتطلب مشاركة كل القطاعات في المجتمع ، مع الأخذ بعين الاعتبار والتصورات حول صحة الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والتركيز على : تحسين صحة الأمهات والأطفال ، ومعالجة بعض القضايا المرتبطة بصحة النساء المسنات ، وتنظيم الخصوبة ، ومعالجة أمراض الطفولة الشائعة .

ولتحقيق هذه الاستراتيجية فإنه ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية :

ـ دعم جهود القيادات النسوية في مجال صحة الأمومة والطفولة ، ورفع كفاءة هذه القيادات بالتوعية المتواصلة حول كيفية نشر التصورات الصحية عن الثقافة الصحية لمختلف الجوانب المتعلقة بصحة الأم والطفل .

ـ تعزيز مشاركة المرأة في مجال صحة الأمومة والطفولة ، وتنظيم الأسرة ورعايتها ، لتمكين المرأة من الإسهام في تحسين صحة الأسرة فضلاً عن إتاحة الفرصة لها للمشاركة الكاملة في التنمية المجتمعية .

ـ اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لتنظيم الأسرة ، وإبراز مخاطر الإنجاب المبكر والإنجاب المتأخر ، والتوعية بأهمية المباعدة بين الولادات ، وأهمية الرضاعة الطبيعية ، وفوائدها لصحة الأم والطفل .

ـ الارتقاء ببرامج تدريب العاملات الصحيات ، والقابلات ، وبخاصة في المناطق الريفية التي لا تتوافر فيها مراكز الرعاية الصحية الأولية ، ومراكز خدمات الأمومة والطفولة .

ـ تعبئة القوى الاجتماعية لتبني استراتيجية واضحة لتنمية المرأة ، تسهم من خلالها في تخطيط ومتابعة تنفيذ برامج صحة الأمومة والطفولة والمناشط النسوية المتعلقة بزيادة الدخل ، ورفع مستوى الأسرة اقتصادياً .

ـ إيجاد شبكة توزيع أكثر كفاءة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لخدمات تنظيم الأسرة ورعايتها ، وضمان الأسرة ورعايتها ، وضمان استمرار توفير هذه الخدمات تنظيم الأسرة ورعايتها ، وضمان استمرار توفير هذه الخدمات بأسعار ميسرة تكون في متناول ذوي الدخل المحدود .

ـ اعتماد أنشطة الاتصال الاجتماعي في مجال الصحة الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة على مصادر المعلومات الصحية ، والمستمدة من دراسة الاتجاهات ، والأنماط السلوكية المتعلقة بهذه القضايا ، والاختيارات المثلى مع مراعاة أن تكون الرسائل الإعلامية الموجهة واضحة فهمها .

<u>في مجال الإعلام :</u>

ينبغي أن تلعب أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري المختلفة دوراً واضحاً في إبراز التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرأة وما حققته من إنجازات منذ خروجها إلى مجالات العمل والإنتاج في المؤسسات الحديثة والإنتاجية .

أن وسائل الإعلام تعمق الصورة التقليدية للعادات والتقاليد والقيم غير الإيجابية في المجتمع وذلك من خلال استخدام أجهزة الإعلام وخاصة المرئية منها في إبراز صورة سيئة للمرأة في الدعايات التجارية مما يؤدي إلى تقليل من أهمية دورها في المجتمع . وللأهمية الكبيرة لأجهزة الإعلام فإنه ينبغي وضع استراتيجية للنهوض بالمرأة اليمنية ودمجها في عملية التنمية على النحو التالي :

ـ وضع سياسة إعلامية تستهدف تغييراً شاملاً للصورة التقليدية التي احتلتها المرأة في مداخلات الإعلام اليمني المختلفة تتضمن التوجهات العلمية الجديدة وإظهار الصورة الحقيقية للواقع المتغير الذي طرأ على المرأة وإسهاماتها في مجال التنمية .

ـ العمل على أن تكون الصورة الجديدة للمرأة في أجهزة الإعلام ترتكز أساسا على دورها الجديد في عملية الإنتاج والبناء وأن تبتعد عن الطابع الاستهلاكي الذي جمد طاقاتها وإمكاناتها كانسان قادر على العطاء .

ـ تأهيل الكوادر النسوية واعدادها للمشاركة في مجال العمل الإعلامي بدءاً من عملية التخطيط والبرمجة والتنسيق والتنفيذ لتلعب دورها الإيجابي والمؤثر في أجهزة الإعلام المختلفة .

ـ ضرورة أن يعمل اتحاد نساء اليمن على إصدار مجلة نسوية تناقش قضايا المرأة ومشكلاتها وأن تبتعد عن الصورة التجارية التي تشوهها وتستغلها وان تنسق في ذلك مع أجهزة الإعلام الرسمية لتفادي أي نقص يؤدي إلى طرح صورة غير واقعية عن المرأة .

ـ تعزيز دور أجهزة الإعلام المختلفة للدور التربوي وإعطاء مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة باعتبارها جزءاً من قضايا التنمية الوطنية الشاملة مع التركيز على المضامين التربوية والثقافية والاجتماعية المعنية بالمرأة وتغيير الاتجاهات العامة في المجتمع نحو وضعها وأدوارها

<u>المرأة الريفية :</u>

أن المرأة في الريف اليمني تمثل قوة عمل لا يستهان بها ، وبالرغم مما تقوم به من توفير دخل غير منظور للأسرة بعملها في الأرض الزراعية بالإضافة إلى أعباء المنزل إلا أنه لا يتم تقويم عملها باعتباره عملاً منتجاً وتنقصها الكثير من الخدمات التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في النهوض بأوضاعها ، وبالتالي فيه أشد الفئات حاجة لتطوير إمكاناتها ودعمها بشتى الأساليب والسبل من أجل دمجها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،خاصة وأن سكان المناطق الريفية في بلادنا يشكلون نسبة أكبر من سكان المدن وهذا يتطلب ايلاء أهمية خاصة لوضعية المرأة في الريف من خلال تبني استراتيجية عامة تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية لواقع هذه الفئات ويتحقق ذلك من خلال : العمل على التخطيط السليم لجمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تمكن مخطط برامج التنمية وصناع القرار من وضع المؤشرات السياسية والتنموية والزراعية التي تسعى إلى تحقيق تنمية ريفية حقيقية تشارك المرأة فيها في الريف بفعالية .

ـ حث النساء على إنشاء تعاونيات زراعية خاصة تمثل فيها المرأة كمسئولة أو كعضو عامل وفاعل كمساهمة بالمال فقط .

ـ التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وإيجاد مراكز استشارات أسرية واجتماعية تعني بتوعية المرأة الريفية في الجوانب الصحية الوقائية والعلاجية وترشيد الاستهلاك والاقتصاد المنزلي وتربية الحيوانات وزراعة الأعلاف وكيفية استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة المتطورة .. الخ .

ـ ضرورة توفير مياه الشرب النقية في المناطق الريفية ووضع برامج توعية توضح خطورة استخدام المياه الملوثة التي تسبب كثيراً من الأمراض المعدية وتوفير وسائل التخلص من الفضلات والقمامة وغيرها من المرافق التي تخدم صحة البيئة .

ـ مطالبة اتحاد النساء اليمن بفتح فروع للاتحاد في المناطق الريفية النائية للاستفادة من خدماته وبرامجه .

ـ حث وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية على التوسع في فتح مراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع في المناطق الريفية والاستفادة من البرامج والخدمات الاجتماعية النوعية والتي من شأنها أن تسهم في تحسين نوعية الحياة للأسرة اليمنية .

ـ تشجيع النساء الريفيات على إقامة تعاونيات إنتاجية للإسهام في مواجهة متطلبات التنمية وتوعية الرأي العام بأهمية هذه الجمعيات ودورها في تنمية المرأة والأسرة والمجتمع .

ـ الإسهام في تنمية وعي المرأة الريفية من خلال البرامج والأنشطة التي تؤدي إلى تعريف المرأة بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل وتدريبها على مهارات الحياة اليومية التي تساعدها على ترشيد استهلاك وتصنيع المنتجات المنزلية والإنتاج المحلي من الخضر والفاكهة إلى جانب التدريب على المهارات الحرفية المناسبة لظروف كل منطقة .

<u>في مجل القوى العاملة :</u>

كما سبق القول أن التنمية الشاملة للبلاد تحتاج إلى جهود كل من الرجل والمرأة على حد سواء . ومن هذا المنطلق يجب تغيير المناخ التفكري والثقافي إزاء خروج المرأة إلى سوق العمل وإدراك دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً وأنها تشكل مخزوناً من الطاقات لا يستهان بها .

ولهذا فأن الاستراتيجية المستقبلية لهذه المشاركة تتطلب التالي :

ـ دراسة التوقعات المستقبلية لاحتياجات المجتمع اليمني دراسة علمية في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية لحركة العرض والطلب من القوى العاملة اليمنية من الرجال والنساء تعليماً وتدريباً ، حسن الانتفاع بها كقوة منتجة مما يحول دون الاختلاف في موازين العرض والطلب ويسبب بطالة سافرة أو مقنعة .

ـ تبني راسمي السياسات التنموية ومتخذي القرار لطبيعة عمل المرأة وقيمته ومحدداته حتى يتمكنوا فيما بعد من تقييم الإسهام الحالي للمرأة العاملة وزيادة فعاليتها في المستقبل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

ـ العمل على تشغيل ربات البيوت اللاتي يرغبن في تحسين أوضاعهن المعيشية وأوضاع أسرهن بتوصيل فرص العمل المنتج إلى منازلهن بإيجاد مشروعات فردية مدرة للدخل تسهم في زيادة وتحسين مستوى الدخل الأسري .

ـ تحسين الخدمات الاجتماعية المساندة للمرأة وتطويرها بهدف زيادة مشاركتها في سوق العمل الرسمي بفتح المزيد من دور الحضانات ، ورياض الأطفال ، والمكتبات ، والأندية ، والأنشطة ذات المردود الثقافي والاجتماعي والاقتصادي . الخ .

<u>المراجع مرتبة بحسب الاقتباس</u>

1 ــ محمد عبد الله باشرا حيل ، أحمد عبد القادر بافقية : موقع المرأة في خطط التنمية الديمقراطية ، دراسة اجتماعية ، ضمن سلسلة دراسات المرأة العربية بغداد ، 1985م .

2 ــ محجوب الحق : ستار الفقر خيارات أمام العام الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهئية المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1977م .

3 ــ أ.د محمد الزغبي : موضوعات حول التخلف والتنمية في العالم الثالث والوطن العربي " منظور سوسيولوجي " محاضرات متنوعة جامعة صنعاء ، 1988م .

4 ــ أ.د محمد الزغبي : ملامح واتجاهات التنمية في الــ ج . ع . ي (في الفترة من 1962م 1986م مجلة دراسات يمنية ، العدد 36يناير ، فبراير ، مارس 1990م مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء .

5 ــ المرجع رقم (1) .

6 ــ الجهاز المركزي للتخطيط الخطة الخمسية الثانية (82-1986) صنعاء .

7 ــ المرجع رقم (1) .

8 ــ مرجع رقم (4) .

9 ــ د.نوريه عل حُمد : وضع المرأة اليمنية في مجال العلم والتكنولوجيا ، ورقة عمل قُدمت في المؤتمر الوطني للمرأة والتنمية (أكتوبر 1989م) .

10 ــ حليم بركات : النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 34 ، السنة الرابعة ، بيروت 1981م .

11 ــ د.سامية الساعاتي : دور المثقفات المصريات في التغيير الاجتماعي (بحث اجتماعي ــ تاريخي) ، المجلة الاجتماعية ، المركز القومي الاجتماعي والجنائية ، مايو سبتمبر مجلد 1980/17م .

12 ــ د.عبد الباسط عبد المعطي وآخرون : مشاركة المرأة الريفية في التنمية : ندوة اجتماع الخبراء حول المرأة الريفية ، أكتوبر 1989م المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة 1989م .

13 ــ جون هانسون : التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية ، ترجمة محمد لبيب النجيحي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1976م .

14 ــ عائشة عبد العزيز : تعلم المرأة وعملها وأثرها على الأسرة - الاتحاد العام لنساء اليمن عدن 1989م .

15 ــ الجهاز المركزي للتخطيط الخطة الخمسية الثانية (82-1986م) صنعاء .

16 ــ نوريه علي حمد : تعليم الإناث في الــ ج.ع.ي . العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المؤثرة فيه ، ندوة الفتاة والتعليم (3 ــ 6نوفمبر 1990م) مركز البحوث والتطوير التربوي ، صنعاء 1990م .

17 ــ المرجع رقم (16) (السابق) .

18 ــ المرجع رقم (1(.

19 ــ د.وهيبة فارع : تعليم البنات في الــ ج.ع.ي رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة عين شمس ، القاهرة .

20 ــ الجهاز المركزي للتخطيط : مسح الخصوبة في الــ ج.ع.ي . إدارة الإحصاء ، 1979م .صنعاء .

21 ــ د.نوريه علي حُمد : عمل المرأة الحضرية كأحد مظاهر التغيير الاجتماعي في المجتمع اليمني ، سلسلة دراسات المرأة اليمنية في التنمية رقم (1) وزارة التأمين والشئون الاجتماعية ، صنعاء .1990م .

22 ــ د. خضر زكريا : عمل المرأة في الوطن العربي (الواقع والأفاق)، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 14، العدد 3 ، خريف 1986م .

23 ــ المرجع السابق (رقم 22) .

24 ــ مرجع رقم (21).

25 ــ سنثيا مانتي : النساء والتنمية في اليمن ، الجهاز المركزي للتخطيط ، صنعاء .

26 ــ د.نوريه علي حُمد : التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسري دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر رسالة دكتوارة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة 1985م .

27 ــ د.نوريه علي حُمد : مرجع رقم (9) .

28 ــ د. علياء شكري : المرأة في الريف والحضر ، دراسة اجتماعية ، دار المعرفة الجامعة القاهرة 1988م .

29 ــ كيرين سيجر : المرأة والتغيير في الــ ج.ع.ي . (تعريب : عبد الوهاب الفالح) مجلة دراسة يمنية العدد 35 مارس 1989م مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء .

30 ــ المرجع السابق (29) .

31 ــ نجوى عذره : تأثير هجرة الرجال على دور المرأة في الزراعة في الــ ج.م.ي . صنعاء 1983م .